

Distr.: General
25 February 2020
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	أولا - لمحة عامة
3	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
5	ثالثا - الميزانية
6	رابعا - الأحوال الاقتصادية
6	ألف - لمحة عامة
7	باء - الخدمات المصرفية والمالية
8	جيم - النقل
9	دال - السياحة
10	خامسا - الأحوال الاجتماعية
10	ألف - العمل

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



الصفحة

10	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
10	جيم - الصحة العامة
	دال - التعليم
11	هاء - الجريمة والسلامة العامة
11	واو - حقوق الإنسان
11	سادسا - البيئة
12	سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
12	ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل
12	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
13	باء - موقف حكومة الإقليم
13	جيم - موقف إسبانيا
15	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
15	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
16	تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
17	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

1 - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم؛ وقد تنازلت إسبانيا عن السيادة على جبل طارق للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت في عام 1713، ومعها عن السيادة على المياه الإقليمية المنبثقة من السيادة على الأرض. أما إسبانيا فتزعم بأنها، بموجب المادة 10 من المعاهدة، لم تتنازل إلا عن مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه ودفاعاته وحصنه. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة قبل وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار 2070 (د-20)، المتخذ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1965)، حثت الجمعية العامة حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام 2019، في مقررهما 515/74، على القيام بجملة أمور منها أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، وانطلاقاً من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لهذه المسألة، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفروع من الثامن إلى العاشر أدناه).

2 - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يناهز طوله 1,6 كيلومتر. ويقابل جبل طارق على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة 8 كيلومترات غرباً، وتقع قارة أفريقيا على مسافة 32 كيلومتراً جنوب مضيق جبل طارق. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة منطقة جبل طارق 5,8 كيلومترات مربعة؛ ووفقاً لإسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، فهي تبلغ 4,8 كيلومترات مربعة. ولا تزال القضايا المتصلة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق موضع نزاع.

3 - ويبلغ عدد سكان الإقليم 34 003 نسمة (بيانات عام 2016). وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق، الذي يُتداول بسعر صرف يعادل الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

4 - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام 2006، تتألف حكومة جبل طارق من الوزراء المنتخبين الممثلين في مجلس الوزراء، إلى جانب الحاكم الذي يمثل التاج البريطاني في جبل طارق. وقد أنهى الفريق إدوارد دايفيس، الذي كان حاكم جبل طارق منذ كانون الثاني/يناير 2016، فترة ولايته في 18 شباط/فبراير 2020. وفي اليوم نفسه، نُصّب نيكولاس بايل حاكماً مؤقتاً. ووفقاً لدستور عام 2006، يكون الحاكم مسؤولاً عن إدارة الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وتكون حكومة جبل طارق المنتخبة مسؤولة عن سائر الأمور.

5 - وبعد إجراء انتخابات، يعين الحاكم في منصب الوزير الأول العضو المنتخب في برلمان جبل طارق الذي يراه الحاكم مرجحاً لنيل أكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء

الآخرين، وفقا لمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في البرلمان. ووفقا لدستور عام 2006، يجوز للبرلمان أن يسن قوانين للحفاظ على السلام والنظام في جبل طارق وتعزيز الحكم الرشيد فيه، في حين يحتفظ التاج البريطاني بكامل صلاحية سن القوانين من حين لآخر بشأن نفس المسائل المذكورة أعلاه. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لم يمارس التاج البريطاني هذه الصلاحيات منذ أن دخل دستور عام 2006 حيز النفاذ. ويتضمن دستور عام 2006 أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

6 - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة للاستئناف، ولاحقا لدى مجلس جلالة الملكة الذي يتصرف بناءً على مشورة اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

7 - وقد فاز ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/الحزب الليبرالي لجبل طارق، بزعامة فايان بيكارو، في الانتخابات العامة التي أجريت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 بنسبة 52,5 في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على 10 مقاعد في البرلمان، بينما حصل حزب الديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق على 6 مقاعد، وحصل حزب "معاً جبل طارق" (Together Gibraltar) على مقعد واحد. وفي وقت لاحق، أعيد انتخاب السيد بيكارو، الذي يشغل منصب الوزير الأول منذ 9 كانون الأول/ديسمبر 2011، لفترة ولاية ثالثة. ويجب إجراء الانتخابات المقبلة بحلول 24 شباط/فبراير 2024.

8 - وبموجب دستور عام 2006، ودون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولاً وأخيراً، عن امتثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، هناك اعتراف بأن المسائل التي تقع ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو نشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وبعدما أنشئت منطقة انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، تشمل جبل طارق ومنطقة جنوب غرب إنكلترا (أطلق عليها اسم "المنطقة المجمعة")، شارك سكان جبل طارق لأول مرة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه 2004 ثم في حزيران/يونيه 2009 وأيار/مايو 2014 وأيار/مايو 2019. وشارك ناخبو جبل طارق أيضاً في الاستفتاء على عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 23 حزيران/يونيه 2016، وصوّت 96 في المائة منهم لصالح البقاء في الاتحاد الأوروبي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، في عام 2019، كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن تمثيل أولويات أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (المعروفة باسم "Brexit") وكان أحد الأهداف الواضحة للمفاوضات هو التوصل إلى اتفاق يناسب جميع أعضاء أسرة المملكة المتحدة، بما فيها جبل طارق.

9 - ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمياً منفصلاً معترفاً به من قبل الأمم المتحدة ومدرجاً منذ عام 1946 في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحقوق في تقرير المصير. وللدولة القائمة بالإدارة موقف واضح مفاده أن دستور عام 2006 يحدّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

10 - وتتمسك إسبانيا، من جهتها، بموقفها المتمثل في كون دستور عام 2006 لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وبأن اعتماد هذا الدستور كان إصلاحاً للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وفي كون ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، التي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية لا مبدأ تقرير المصير، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 2353 (د-22). وفي ذلك السياق، تؤكد إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة

المتحدة بصفتها الدولة القائمة بالإدارة المسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك الصكوك المبرمة في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

11 - وفي 30 كانون الثاني/يناير 2020، صدّق المجلس الأوروبي على اتفاق الانسحاب والإعلان السياسي بشأن العلاقات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وتضمن الاتفاق أيضاً بروتوكولا بشأن جبل طارق. وأقر برلمان جبل طارق قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي لعام 2019 (تطبيق الاتفاقات الدولية) وقانون الاتحاد الأوروبي لعام 2020 (اتفاق الانسحاب) تحضيراً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الفترة الانتقالية المحددة في اتفاق الانسحاب والمتوقع أن تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مع وجود إمكانية تمديد إذا اتخذ الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة قراراً مشتركاً.

12 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبرمت إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق، أربع مذكرات تفاهم بشأن حقوق المواطنين، والتبغ ومنتجات أخرى، والتعاون في المسائل البيئية والتعاون في شؤون الشرطة والجمارك، وكذلك اتفاقاً يتعلق بإبرام معاهدة بشأن الضرائب وحماية المصالح المالية. وفي 4 آذار/مارس 2019، وقعت إسبانيا والمملكة المتحدة الاتفاقية الدولية للضرائب وحماية المصالح المالية المتعلقة بجبل طارق. وبعد عقد اجتماع تقني في مدريد في 23 كانون الثاني/يناير 2020، عُقدت الاجتماعات الأولى للجان التي أنشئت بموجب مذكرات التفاهم في الجزيرة الخضراء، إسبانيا، يومي 26 و 27 شباط/فبراير 2020.

ثالثاً - الميزانية

13 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت إيرادات حكومة الإقليم للسنة المالية 2019/2018 ما مقداره 706,6 ملايين جنيه إسترليني وناهزت نفقاتها 648,8 مليون جنيه إسترليني. أما بالنسبة للسنة المالية 2020/2019، فتقدّر حكومة الإقليم إيراداتها الإجمالية بمبلغ 696,5 مليون جنيه إسترليني، وميزانية نفقاتها الإجمالية بمبلغ 676,4 مليون جنيه إسترليني. ومن الإيرادات التقديرية للفترة 2020/2019، تمثل الضرائب على الدخل النصيب الأكبر (47 في المائة)، تليها الرسوم والضرائب وغيرها من المقبوضات (27 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، وافقت حكومة الإقليم على رصد مبلغ 82 مليون جنيه إسترليني للإنفاق على مشاريع التشييد للفترة 2020/2019، يمول عن طريق صندوق التحسين والتنمية، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنة بمبلغ 84,4 مليون جنيه إسترليني المرصود في الفترة 2019/2018.

14 - وتعتبر إسبانيا أن جبل طارق ملاذ ضريبي وأن الأرباح التي تجنيها في الخارج الشركات المسجلة فيه لا تخضع للضرائب بموجب هذا النظام. وتشير إسبانيا إلى أن المفوضية الأوروبية شرعت، في تشرين الأول/أكتوبر 2013، في إجراء تحقيق رسمي للتحقق مما إذا كان بعض أحكام النظام الضريبي لجبل طارق قد طبّق خرقاً لقواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، وإلى أن المفوضية قررت، في تشرين الأول/أكتوبر 2014، توسيع نطاق تحقيقها ليشمل ممارسة جبل طارق المتعلقة بمنح بعض الشركات قرارات ضريبية. وتذكر إسبانيا أيضاً بأن المفوضية، في قرارها (2013/C) SA.34914 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن المساعدة المقدمة من الدولة التي قامت بها المملكة المتحدة فيما يتعلق بنظام جبل طارق لضريبة دخل الشركات، خلصت إلى أن نظام الإعفاء الضريبي للشركات في جبل طارق فيما يتعلق بالفوائد والإتاوات، وكذلك المعاملة الضريبية التي تمنحها حكومة جبل طارق على أساس قراراتها الضريبية الممنوحة لخمس من شركات جبل طارق، يشكلان تدابير مساعدة فردية مقدمة من الدولة

بموجب مخطط للمساعدة المقدمة من الدولة وضعه جبل طارق موضع التنفيذ بصورة غير قانونية. وخلصت المفوضية إلى أن مخطط المساعدة المقدمة من الدولة هذا لا يتوافق مع الأنظمة الداخلية للسوق المعمول بها في الاتحاد، وقضت بضرورة التحصيل الفوري والفعلي لما قُدم من مساعدة قدرتها المفوضية بنحو 100 مليون يورو من الضرائب غير المدفوعة. وقررت المفوضية أيضاً أنه ينبغي للمملكة المتحدة أن تكفل تنفيذ هذا القرار في غضون أربعة أشهر، وأن تبقى المفوضية على اطلاع بالتقدم المحرز في التدابير الوطنية المتخذة لتنفيذ القرار حتى التحصيل الكامل لما قُدم من مساعدة، وأن تقدم إلى المفوضية، بناءً على طلبها، معلومات عن التدابير الوطنية، المتخذ منها والمقرر اتخاذه، من أجل الامتثال للقرار.

15 - وتؤكد الدولة القائمة بالإدارة أن جبل طارق يتقيد بكل توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، التي تتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين وفرض الضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن المفوضية الأوروبية قد أكدت في آب/أغسطس 2018 أنها لم تر أي وجه من أوجه التضارب أو عدم الامتثال في ممارسة جبل طارق فيما يتعلق بالتوجيه EU/34/2013، الذي يقتضي من الشركات المحدودة المسؤولية نشر بياناتها المالية السنوية، والتوجيه EU/16/2011 بشأن التعاون الإداري في مجال الضرائب. وتذكر الدولة القائمة بالإدارة أيضاً بأن جبل طارق لم يكن جزءاً من عملية الفحص التي أجراها المجلس الأوروبي في عام 2017 والتي أنشأ المجلس بموجبها قائمة الاتحاد الأوروبي للولايات القضائية غير المتعاونة للأغراض الضريبية. وعلاوة على ذلك ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، خلصت المفوضية صراحةً في قرارها المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، إلى أن ممارسة إصدار القرارات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل لعام 2010 لا تشكل مخططاً للمساعدة المقدمة من الدولة بالمعنى المقصود في المادة 107 (1) من المعاهدة المنظمة لعمل الاتحاد الأوروبي، ورأت بأن 5 فقط من القرارات الضريبية لجبل طارق الـ 165 التي حُقت فيها المفوضية تخالف قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ولم تحدد صراحةً أي تمييز انتقائي فيما يتعلق بالقرارات الضريبية الـ 160 الأخرى التي حُقت فيها، ومن ثم خلصت إلى أن هذه القرارات لم تنتهك قواعد الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الدول، ورحبت بالإجراءات الهامة التي اتخذها جبل طارق لتحسين إجراءات القرارات الضريبية وتدعيم قواعده المتعلقة بالتسعير التحويلي وتعزيز التزامات دافعي الضرائب وتحسين الشفافية فيما يتعلق بتنفيذه نظامه الضريبي على صعيد الإقليم. وتشير الدولة القائمة بالإدارة، فيما يتعلق بما قدمته إسبانيا خلال سير التحقيق من تعليقات بشأن الانتقائية الإقليمية، إلى أن المفوضية تكرت كذلك صراحةً أنها لا تعبر عن شكوك بشأن الانتقائية الإقليمية.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

16 - ليس لدى جبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. ويركز الاقتصاد بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل الأعمال المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافلات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار على الإنترنت. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لجبل طارق إلى 2,3 بليون جنيه إسترليني في الفترة 2019/2018 ويُقدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 69,917 جنيه إسترليني.

17 - وقبل عام 1980، كان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع كثيراً على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من نسبة 60 في المائة من اقتصاد جبل طارق إلى أقل من 6 في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تتألف القوات البريطانية في جبل طارق من حوالي 1 000 فرد، بما يشمل الأفراد العسكريين التابعين للمملكة المتحدة والأفراد النظاميين والاحتياطيين في فوج جبل طارق الملكي وموظفي الخدمة المدنية في وزارة الدفاع والمدنيين المستخدمين محلياً.

باء - الخدمات المصرفية والمالية

18 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويشمل النطاق التنظيمي جميع أشكال الخدمات المالية، أما تشريعات جبل طارق وأنظمتها وممارساتها الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، فقد قُيّمت بشكل مستقل بواسطة الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الجهات. ويشارك جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران التي تقوم بها فرقة العمل.

19 - ويشكل التهرب من دفع الضرائب جُرمًا أصلياً ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية، بتبادل المعلومات مع الأعضاء الآخرين في المجموعة بصفة منتظمة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، كان جبل طارق قد أبرم حتى 3 أيلول/سبتمبر 2019 اتفاقات بشأن تبادل المعلومات الضريبية مع 174 بلداً وإقليماً، منها 163 اتفاقاً لا يزال سارياً. ومنذ أيلول/سبتمبر 2015، تقدم المعلومات الضريبية إلى الولايات المتحدة، أول بلد أبرم معه جبل طارق اتفاقاً من هذا القبيل، وفقاً للاتفاق المتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات المبرم في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية، ومنذ أيلول/سبتمبر 2016 مع المملكة المتحدة بموجب اتفاق مماثل، هو لوائح التعاون الدولي لعام 2015 (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي) (المملكة المتحدة). ودخلت اللوائح المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي لوائح التعاون الدولي لعام 2015 (تعزيز الامتثال الضريبي على الصعيد الدولي)، حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2016، من أجل الوفاء بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، في 26 حزيران/يونيه 2017، دخل حيز النفاذ في الإقليم التوجيه الرابع للاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة غسل الأموال والسجل العام لملكية الانتفاع. وفي 1 و 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وقعت المملكة المتحدة وجبل طارق، على التوالي، اتفاقاً للقضاء على الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى المكاسب الرأسمالية ولمنع التهرب من دفع الضرائب وتجنبها.

20 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة رصد دائمة تابعة لمجلس أوروبا، تقرير جولة التقييم المتبادل الخامسة في دورتها العامة التاسعة والخمسين، المعقودة في ستراسبورغ، فرنسا. وقدم التقرير موجزاً للتدابير المتخذة في جبل طارق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تاريخ الزيارة الموقعية التي أجريت في الفترة من 1 إلى 12 نيسان/أبريل 2019، وحلل مستوى الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية

ومستوى فعالية النظام القائم في جبل طارق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز هذا النظام.

- 21 - واعتمد جبل طارق لوائح ملكية الانتفاع في حزيران/يونيه 2017. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن جبل طارق ملتزم بإنشاء سجل عام لملكية الانتفاع النهائي وأنشأ بالفعل سجلاً مركزياً محفوظاً في قاعدة بيانات آمنة غير مربوطة بشبكة الإنترنت وعيّن مسجلاً لإدارة اللوائح. ووفقاً للوائح، يتعين أن تُقدّم إلى المسجل، في غضون 30 يوماً، بيانات تسجيل أي شركة جديدة.
- 22 - وتشير حكومة إسبانيا إلى أن المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتياّل التابع للمفوضية الأوروبية خلص، في تقرير صادر في عام 2014، إلى أن هناك ما يبعث على الاعتقاد بأنه قد ارتكبت جرائم تهريب تنبغ وغسل أموال نابعة من جبل طارق وتمس بالمصالح المالية أو بمصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.
- 23 - وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن حكومة جبل طارق قد حصلت فيما بعد على آراء قانونية تشير إلى أن الادعاءات الواردة في تقرير المكتب لا أساس لها.
- 24 - وجرّت مناقشات إيجابية بشأن المسائل المالية والضريبية المتعلقة بجبل طارق منذ عام 2018 بين إسبانيا والمملكة المتحدة، بمشاركة حكومة جبل طارق (انظر الفقرة 12 أعلاه).

جيم - النقل

- 25 - اتفق على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام 2006. وشملت هذه الترتيبات تشغيل ممرين على مستوى الحاجز/الحدود في كلا الاتجاهين وخطّين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وفي شباط/فبراير 2020، ظلت عمليات التفتيش المتناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ظل خارج نطاق الإقليم الجمركي المشترك للاتحاد الأوروبي كما كان حاله في الفترة السابقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن المملكة المتحدة وجبل طارق لم يكونا ضمن نطاق منطقة شنغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد قامت أحياناً، منذ 26 تموز/يوليه 2013، بفرض عمليات تفتيش مفردة وتستغرق وقتاً طويلاً على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا؛ وعلى الرغم من تحسن الحالة، لا يزال التنبؤ بها صعباً.
- 26 - وأودت المفوضية الأوروبية ثلاث بعثات تقنية لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينا دي لاكونشيسيون وجبل طارق في أيلول/سبتمبر 2013 وتموز/يوليه 2014 وتشيرين الأول/أكتوبر 2015. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب بعثتها الأولى والثانية.
- 27 - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وبخاصة مدونة شنغن للحدود والإجراءات المتعلقة بتلك المدونة، وليس وراءها أي دافع سياسي. وعمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع أنواع مختلفة من عمليات الاتجار غير المشروع في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شنغن والاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والجمارك عند بلدة لالينا دي لاكونشيسيون (الحاجز) لا تدخل ضمن تعليم الحدود الذي تعترف به إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. وتشدد إسبانيا كذلك على أنها تتقيد تماماً

بتوصيات المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وأنها أنجزت في عام 2015 عملية إعادة هيكلة نقطة التفتيش الجمركي وأعمال تركيب 13 من الأجهزة الإلكترونية الآلية التشغيل لقراءة جوازات السفر في كل من الاتجاهين، وهو ما جعل العبور أكثر سهولة.

28 - وفي سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، تعتبر المملكة المتحدة أن الحفاظ على استمرار تدفق الأشخاص والبضائع بين جبل طارق وإسبانيا وحماية العلاقة الاقتصادية الوثيقة التي بُنيت على مدى عدة عقود ضروريان ويخدمان مصلحة السكان في الجانبين معا (انظر أيضا الفقرتين 33 و 34 أدناه). وترى إسبانيا، من جانبها، أنه ينبغي معالجة أي تأثير سلبي محتمل على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الوثيقة بين جبل طارق وكامبو جبل طارق معالجة ملائمة.

29 - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسلامة الطيران وأمنه ذات الصلة بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات الجوية المدنية، بينما تمسك وزارة الدفاع بمقاييد الأمور فيما يتعلق بجوانب عمل المدرج المتصلة بالطيران العسكري وتحمل المسؤولية التشغيلية عنها. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تنص التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج ضمن المناطق المتنازل عنها بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

30 - ومضيق جبل طارق هو أحد المعابر المائية الرئيسية؛ وتستخدم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة المرافق المرفئية للإقليم. وحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، فإنها تطبق مسافة ثلاثة أميال بحرية كحد للمياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، وذلك عملاً بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرته إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها على مياهها الإقليمية التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافقه المرفئية).

31 - وتقوم الدولة القائمة بالإدارة بانتظام باعترض طريق سفن الدولة الإسبانية، وبالاحتجاج لدى حكومة إسبانيا على عمليات التوغّل غير القانونية التي تقوم بها سفن الدولة الإسبانية في المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني، وتحتكم في ذلك إلى المادتين 17 و 19 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، وإلى اتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

32 - وترى إسبانيا أن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات التوغّل غير القانونية" من جانب السفن الإسبانية هي أنشطة روتينية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية، بالنظر إلى أن إسبانيا تمارس السيادة على تلك المياه.

دال - السياحة

33 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، زاد عدد الزوار في عام 2018 إلى 11 مليون زائر مقابل 10,5 ملايين زائر في عام 2017. وفي عام 2018، كان عدد الزوار جواً حوالي 217 000 وعدد الزوار براً نحو 10 402 000، مقارنةً بحوالي 278 000 و 876 600 9 في عام 2017، على التوالي. ووفقاً للدولة

القائمة بالإدارة، بلغ عدد الزوار عن طريق البحر، ومعظمهم من ركاب الرحلات البحرية، 576 397 زائراً في عام 2018.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - العمل

34 - في عام 2018، كان هناك 29 995 فرصة عمل في الإقليم، مقارنة بـ 28 029 فرصة عمل في عام 2017، فيما مثل زيادة قدرها 1,97 في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فحتى تشرين الأول/أكتوبر 2018، كان توزيع فرص العمل بين القطاعات الصناعية الخمسة الكبرى يبلغ 4 068 في قطاع الأعمال المصرفية والمالية، و 4 062 في قطاع البناء والتشييد، و 3 800 في قطاع ألعاب القمار والمراهنة، و 2 876 في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و 2 824 في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وبلغ معدل البطالة 0,46 في المائة من السكان المقيمين و 0,30 في المائة من مجموع القوة العاملة، التي تشمل العمال الحدوديين. وفي عام 2019، كان عدد العمال الحدوديين يتراوح بين 14 500 عامل و 15 300 تقريباً، منهم 9 200 إلى 9 800 عامل من رعايا إسبانيا.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

35 - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات مثل إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، وإعانات البطالة ومنح وبدلات الأمومة، والاستحقاقات في حالة الوفاة، والمعاشات التقاعدية، واستحقاقات الأرملة، وبدلات الوصاية.

جيم - الصحة العامة

36 - تتحمل الهيئة المعنية بالصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم العناية باحتياجات المسنين.

دال - التعليم

37 - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويضم نظام التعليم العام 11 مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، وتستوعب هذه المؤسسات التعليمية أكثر من 5 000 طالب. ويناهز معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم 100 في المائة. وقد افتتحت جامعة جبل طارق في أيلول/سبتمبر 2015.

38 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المالية المنتهية في 31 آذار/مارس 2019 ما قدره 50,2 مليون جنيه إسترليني، بما يشمل نفقات تحسين المباني المدرسية البالغة قرابة 1,48 مليون جنيه إسترليني. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تعطي حكومة جبل طارق الأولوية لبناء سبعة مبان مدرسية جديدة، وبعض هذه المشاريع جار تنفيذه بالفعل أو أنجز. وافتتحت أولى المدارس

الجديدة في أيلول/سبتمبر 2018، لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 8 سنوات. وانتهت أعمال بناء مدرستين للتعليم المختلط ومدرسة أخرى للطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 10 سنوات في أيلول/سبتمبر 2019. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وفي عام 2020، بلغ عدد الطلاب الدارسين خارج جبل طارق 1 086 طالباً.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

39 - تتحمل الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

40 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت ميزانية الشرطة الملكية لجبل طارق 16,137 مليون جنيه إسترليني في الفترة 2018/2019، وهي تغطي تكاليف 240 ضابطاً و 37 موظفاً من موظفي الدعم. وفي الفترة 2018/2019، سجلت الشرطة الملكية لجبل طارق 1 721 جريمة (مقارنة بـ 1 878 جريمة في الفترة 2017/2018)، منها 926 جريمة تم اكتشافها (معدل كشف قدره 54 في المائة)، مقارنة بـ 1 878 جريمة مسجلة، بمعدل كشف قدره 55 في المائة، في الفترة 2017/2018.

واو - حقوق الإنسان

41 - ترد في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان السارية في جبل طارق وهي: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام 2006 فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جبل طارق طلبت بصورة رسمية، في عام 2013، توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام 2016، توسيع نطاق اتفاقية حقوق الطفل لتشمل الإقليم. وإضافة إلى ذلك، اعتمد برلمان جبل طارق، في تشرين الأول/أكتوبر 2016، قانون تعديل الزواج المدني لعام 2016، الذي أضيفت بموجبه أحكام تتعلق بزواج مثلي الجنس. ومن المقرر أن يجري جبل طارق استفتاء في 19 آذار/مارس 2020 بشأن إباحة الإجهاض قانوناً في ظروف معينة، عقب الموافقة على تعديل قانون الجرائم لعام 2011.

سادسا - البيئة

42 - وفي عام 2016، طلبت حكومة جبل طارق إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تمدد نطاق تصديقها على اتفاق باريس ليشمل جبل طارق. وأعلن جبل طارق حالة طوارئ مناخية في أيار/مايو 2019 من أجل التعهد بجعل جبل طارق محايداً من حيث الكربون بحلول عام 2020 وخفض الانبعاثات بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2035. وتم تمديد نطاق تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستفدة لطبقة الأوزون ليشمل جبل طارق. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد تمت صياغة التشريع المناسب وأعدت تدابير تنفيذية في هذا الصدد.

- 43 - وترى إسبانيا أن من الأهمية بمكان أن تقوم سلطات جبل طارق ببناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، امتثالاً لقانون الاتحاد الأوروبي، وتشير إلى أن محكمة العدل الأوروبية أعلنت في حكمها الصادر في 4 أيار/مايو 2017 في قضية *المفوضية الأوروبية ضد المملكة المتحدة* أن المملكة المتحدة لم تف، بالنسبة لجبل طارق، بالتزاماتها بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي المتعلق بمعالجة مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية.
- 44 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بدأت حكومة الإقليم عملية لإرساء العقد المتعلق بإنشاء وتشغيل محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جبل طارق. ويُتوقع أن يكتمل بناء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في عام 2021.

سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

- 45 - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق في عام 2004. ولكن منذ عام 2010، لم تعقد أي اجتماعات للمنتدى. وبين عامي 2012 و 2018، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة المنتدى، وفي غضون ذلك، عرضت إجراء حوار مخصص غير رسمي يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بالمسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقف مفاده أن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان كاميو جبل طارق وجبل طارق. ولكن، حتى شباط/فبراير 2020، لم تكن أي محادثات مخصصة قد عقدت.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- 46 - في الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، قالت ممثلة المملكة المتحدة في بيان أدلت به في إطار ممارسة حق الرد إن لحكومة بلدها السيادة على جبل طارق والمياه المحيطة به، وإن جبل طارق يتمتع بالحقوق الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره إقليماً منفصلاً تعترف به الأمم المتحدة وتدرجه منذ عام 1946 على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتمتع شعب جبل طارق بحق تقرير المصير. وينص دستور جبل طارق لعام 2006، الذي تم إقراره من خلال استفتاء، على قيام علاقة عصرية وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة.

- 47 - وذكرت أيضاً أن حكومة المملكة المتحدة تكرر أنها لن تدخل في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبر عنها بصورة حرة وديمقراطية؛ كما أنها لن تشارك في أي عملية تفاوض بشأن السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

- 48 - وفي الجلسة السابعة للجنة الرابعة، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قالت ممثلة المملكة المتحدة إن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الحكومة المجلس الوزاري المشترك المعني

بمفاوضات الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار، فضلاً عن مجلس وزاري مشترك منفصل لمناقشة الاهتمام القوي الخاص بجبل طارق تحديداً وأولوياته ولوضع برامج عمل موضوعية مشتركة لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة والإقليم.

49 - وكررت أيضاً أن المملكة المتحدة تؤكد من جديد التزامها الدائم إزاء شعب جبل طارق وأنها لن تدخل في ترتيبات ينقل بموجبها شعب الإقليم إلى سيادة دولة أخرى ضد رغبته المعرب عنها بحرية وديمقراطية ولا هي ستشارك في عملية مفاوضات على السيادة بما لا يرضاه جبل طارق (انظر A/C.4/74/SR.7).

باء - موقف حكومة الإقليم

50 - وفي الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قال نائب الوزير الأول لجبل طارق، في جملة أمور، إن شعب جبل طارق ظهر لأول مرة على جدول أعمال اللجنة في عام 1963، وبذلك ظل ينتظر لأكثر من نصف قرن لإعمال حقه في تقرير المصير. وأضاف قائلاً إن جبل طارق دأب منذ عام 1963 على مخاطبة الأمم المتحدة لتأكيد حقه في تقرير المصير، ولكن يبدو أن عدم الاستجابة يشير إلى أن الأمم المتحدة لا ترغب في العمل مع جبل طارق. وفي عام 2007، دخل دستور جديد حيز النفاذ في جبل طارق، يتمتع جبل طارق بموجب درجة من الحكم الذاتي أكبر من أي وقت مضى. وقد قُدم الدستور إلى اللجنة الخاصة، ولكن مرة أخرى لم يكن هناك أي رد. وفي كل عام، كان جبل طارق يعلن أنه سيرحب باستقبال بعثة زائرة، ولكن الأمم المتحدة لم تأت.

51 - وتابع قائلاً إن جبل طارق يعتقد القيم ذاتها التي تعتقها جميع البلدان التي لم تكن قادرة في السابق على ممارسة الحق في تقرير المصير: الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويشكل حق الشعوب في تقرير مستقبلها أساس تلك القيم. وشعب جبل طارق منفصل عن القوة الاستعمارية ومتميز عنها، وهو نتاج تدفق جنسيات مختلفة أثرت مجتمعه على مدى أكثر من 300 عام. وأضاف قائلاً إن أساليب الإكراه التي استُخدمت في عهد الديكتاتور الإسباني الجنرال فرانكو من خلال إغلاق الحدود بين جبل طارق وإسبانيا يجب ألا تستخدم أبداً مرة أخرى كسلاح سياسي.

52 - وأردف قائلاً إنه في وقت لاحق من ذلك الشهر، يمكن أن يغادر جبل طارق والمملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من شعب جبل طارق قد صوتت لصالح البقاء. وقد أجرى جبل طارق مناقشات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها إسبانيا، أسفرت عن أحكام خاصة بشأن جبل طارق في اتفاق الخروج. ومن الواضح أنه يمكن مع حسن النية والاحترام المتبادل إيجاد حلول إيجابية تخدم مصالح الجانبين. ومن الأهمية بمكان ضمان أن يتمكن المواطنون والشركات، في سياق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من مواصلة حياتهم اليومية.

53 - واختتم كلامه بالقول إن حكومته تأمل في العمل مع اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة على رفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإن رغبات شعب جبل طارق المعرب عنها بحرية وديمقراطية يجب أن تُعطى أهمية قصوى (انظر A/C.4/74/SR.3).

جيم - موقف إسبانيا

54 - في الجلسة الثالثة للجنة الرابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قال ممثل إسبانيا إن جبل طارق، آخر مستعمرة في أوروبا، من مخلفات الماضي الجائر التي عفا عليها الزمن. ففي عام

1704، قامت المملكة المتحدة، باعتبارها حليفاً لأحد الأطراف المتحاربة في حرب الخلاقة الإسبانية، باحتلال جبل طارق، ولم تعدها إلى السيادة الإسبانية بعد توقف الأعمال الحربية. وأضاف قائلاً إن إسبانيا لم تتنازل للمملكة المتحدة، بموجب معاهدة أوترخت، إلا عن بلدة وقلعة جبل طارق، إلى جانب مينائه ودفاعاته وحصونه، دون التنازل عن الولاية الإقليمية. ثم مضت المملكة المتحدة مستغلة لحظات ضعف إسبانيا، بما في ذلك سلسلة من نوبات تفشي الحمى الصفراء بين عامي 1815 و 1854، لاحتلال البرزخ والمياه المحيطة به، ورفضت بعد ذلك الانسحاب ووسعت الأراضي التي احتلتها احتلالاً غير مشروع بإقامة أسوار ومنشآت عسكرية. وأردف قائلاً إن إسبانيا لم تقبل قط الاحتلال المفروض من جانب المملكة المتحدة، وستواصل طلب استرداد الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منها بالقوة.

55 - وتابع قائلاً إن الجمعية العامة واللجنة الرابعة قد كلفتا إسبانيا والمملكة المتحدة، منذ أكثر من نصف قرن، ببداة مفاوضات بشأن إنهاء الحالة الاستعمارية، ونصتا في سلسلة من القرارات على وجوب إنهاء استعمار جبل طارق وفق مبدأ السلامة الإقليمية وليس مبدأ تقرير المصير، وحددتا تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1969 كموعداً نهائياً لإنهاء الاستعمار. وأفاد بأنه لا يمكن أن تتم هذه المفاوضات إلا باحترام كامل للقانون الدولي وفي إطار مبادئ الأمم المتحدة الراسخة. واستدرك قائلاً إن الدولة القائمة بالإدارة قد تصرف في هذا الصدد بطريقة متخبطة: فقد تجاهلت عمداً قرارات الأمم المتحدة عندما أجرت استفتاءً بشأن مسائل السيادة في عام 1967، أدانته الجمعية العامة في قرارها 2353 (د-22)، وعلقت المفاوضات من جانب واحد بعد أن بدا أنها تسير في اتجاه التوصل إلى حل يقبله الطرفان. ولم يُحرز أي تقدم منذ أكثر من 50 عاماً، مع استمرار سيادة منطق القوة على قوة المنطق.

56 - وأشار إلى أن مسألة جبل طارق أكثر بكثير من مسألة احتلال غير مشروع أو انتهاك للسلامة الإقليمية. فوجود مستعمرة داخل إسبانيا يخلف آثاراً ضارة تتجاوز المجال السياسي. والنظام الضريبي الخاص بجبل طارق يُحدث اختلالاً في اقتصاد المنطقة يضر بخزانة كل من إسبانيا وأوروبا. ومضى قائلاً إن حكومة بلده ترى أن ازدهار سكان جبل طارق يمكن أن يساعد في تحسين العلاقات وتحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، بيد أنها لن تسمح بأن يؤدي اختلال الاقتصاد أو النظام الضريبي، الذي يتيح الاتجار غير المشروع، إلى إلحاق الضرر بكامبو جبل طارق.

57 - وأفاد بأنه، في سياق المفاوضات الرامية إلى ضمان خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بطريقة منظمة، تفاوضت إسبانيا والمملكة المتحدة على مجموعة من الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي ستطبق على جبل طارق، سعياً إلى التخفيف من التداعيات السلبية، شريطة أن تصدق المملكة المتحدة على الاتفاقات الشاملة التي تم التوصل إليها مع الاتحاد الأوروبي. وفي الختام، أعلن أن إسبانيا لا تزال منفتحة على الحوار ومستعدة للتوصل إلى اتفاق مع المملكة المتحدة من أجل وضع خطة جديدة للتعاون الإقليمي من شأنها أن تقيّد السكان على كلا جانبي الحدود، بما في ذلك السكان الإسبان في كامبو جبل طارق، الأكثر تضرراً من المشاكل الناشئة عن الحالة الاستعمارية (انظر A/C.4/74/SR.3).

58 - وفي الجلسة ذاتها، قال ممثل إسبانيا في بيان أدلى به في إطار ممارسة حق الرد إن الأمم المتحدة قد ذكرت في مناسبات عديدة أن وضع جبل طارق بوصفه مستعمرة يقوض السلامة الإقليمية لإسبانيا. وينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أن تتدخلا في مفاوضات ثنائية لتسوية النزاع وضمان إنهاء استعمار جبل طارق، على النحو الذي اقترحه الأمم المتحدة. وينص قرار الجمعية العامة 2353 (د-22) على أن كل حالة استعمارية تتطوي على أي تفويض جزئي أو كلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية مع مقاصد

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي ذلك القرار، ذكرت الجمعية العامة أن استفتاء عام 1967 قد أخل بقرارات متعددة بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأعرب عن أسف إسبانيا للجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وسلطات الإقليم الخاضع للاستعمار من أجل تغيير علاقتهم السياسية وإنكار وجود روابط استعمارية، بينما تدّعي في الوقت ذاته الحق في تقرير المصير.

59 - واستطرد قائلاً إن إسبانيا لا تعترف بأي أساس قانوني للسيادة البريطانية على المناطق البحرية لجبل طارق، أي معاهدة أوترخت لعام 1713. وقد صدّقت إسبانيا على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أساس الفهم الواضح بأن هذا الصك لا ينطبق في حالة جبل طارق. وحكومة بلده واضحة بشأن حدود أراضيها، التي تشمل المياه المحيطة بجبل طارق. وتعمل السفن الإسبانية في تلك المياه دون حوادث منذ زمن بعيد؛ ولم ينشأ الجدل الأخير إلا رداً على بعض الحوادث المزعومة (انظر A/C.4/74/SR.3).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

60 - في عام 2019، لم تجر أي مفاوضات ثنائية في إطار عملية بروكسل، وهي عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وقد أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في ديباجة دستور جبل طارق لعام 2006، أنها "لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغباته التي يعبر عنها بصورة حرة وديمقراطية". وعلاوة على ذلك، أعلنت المملكة المتحدة أيضاً أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، وأنها لن تدخل أبداً في أية عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

61 - وواصلت حكومة إسبانيا، من جانبها، المطالبة باستئناف المحادثات الثنائية بشأن السيادة مع حكومة المملكة المتحدة. وهي ترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي كرسته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تعهدت به مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام 1984.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

62 - في البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن في يومي 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أشارت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إلى أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق شعوب تلك الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. والتزموا باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وجاء في البيان أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلب الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون رفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

63 - وعلاوة على ذلك، أوضحت حكومة المملكة المتحدة، في البيان نفسه، أن نتيجة الاستفتاء على عضويتها في الاتحاد الأوروبي لا تغير موقفها بشأن السيادة على الأقاليم، وأكدت أن المملكة المتحدة لن تدخل أبداً في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى بما يخالف رغباته التي يعبر عنها بطريقة حرة وديمقراطية، كما لن تدخل في عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يرضى عنها جبل طارق.

64 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أكد كل من حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار من جديد في الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك، المعقود في عام 2018، المواقف الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع السادس، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستواصل العمل بشأن المسائل الدستورية معفرادى الحكومات وممثلي أقاليم ما وراء البحار على نحو أكثر انتظاماً وبما يكفل نجاح الترتيبات الدستورية ووضعها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى لتلك الأقاليم والمملكة المتحدة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك قد عُقد.

65 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وافقت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق على الاتفاق بشأن تنفيذ بروتوكول جبل طارق الملحق باتفاق الانسحاب ومذكرات التفاهم المتصلة به، الذي أكد فيه من جديد دستور عام 2006، وكون الأمور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة جبل طارق ستبقى كذلك، ونيتها في ضمان تنمية الروابط القيّمة والتاريخية بين المملكة المتحدة وجبل طارق وتعميقها واستدامتها.

66 - واعترفت حكومة المملكة المتحدة وجبل طارق معاً بأن دستور جبل طارق ينص على علاقة دستورية معاصرة وناضجة بين الجانبين. وتعتقد حكومة جبل طارق أن من المهم استعراض دستور عام 2006، بالاشتراك مع المملكة المتحدة، لتحديد المجالات التي تستوجب إحراز مزيد من التقدم أو التي تستدعي التغيير بالقدر اللازم والمناسب. وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض النظر في قضايا حقوق الإنسان ومسألة رفع اسم جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أنشأ برلمان جبل طارق، في آذار/مارس 2016، اللجنة المختارة المعنية بالإصلاح الدستوري بغرض تحديد التغييرات التي من الضروري أو المستصوب إدخالها على دستور عام 2006. وأعيد تشكيل اللجنة المختارة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وفي الوقت الذي أعربت فيه المملكة المتحدة عن آرائها بشأن آليات رفع الاسم من القائمة، فقد أشارت الحكومتان معاً إلى أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة 73 (هـ) من الميثاق، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع اسم إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

67 - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في غراند أنس، غرينادا، في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، وأدلى ببيان، كما فعل ذلك ممثل عن جبل طارق (انظر A/74/23، المرفق الثاني).

68 - ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق في جلساتها الثالثة والرابعة المعقودتين في 17 حزيران/يونيه 2019، وكان معروضاً عليها ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام 2019 (A/AC.109/2019/8). وعلى النحو الوارد في المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2019/SR.3)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا والوزير الأول لجبل طارق. وباقتراح من الرئيسة، قررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

69 - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلستها الثالثة المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، التي استمعت اللجنة خلالها إلى بيانين أدلى بهما كل من ممثل إسبانيا ونائب الوزير الأول لجبل طارق. وبالإضافة إلى ذلك، أدلت ممثلة المملكة المتحدة ببيان أثناء الجلسة السابعة المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الجلسة الثالثة، مارس ممثلاً إسبانيا والمملكة المتحدة حق الرد (انظر [A/C.4/74/SR.3](#)).

70 - واعتمدت اللجنة الرابعة، في جلستها التاسعة المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر، بدون تصويت، مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق ([A/C.4/74/L.4](#))، قدّمه رئيس اللجنة (انظر [A/C.4/74/SR.9](#)).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

71 - في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت الجمعية العامة، دون تصويت وبناء على توصية اللجنة الرابعة، المقرر 515/74 بشأن جبل طارق. وفي ذلك المقرر، فإن الجمعية العامة، إذ أشارت إلى مقررها 519/73 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2018:

(أ) حثت حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1984، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح الميثاق؛

(ب) أحاطت علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار؛

(ج) أحاطت علماً بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى الثلاثي للحوار لم يعد قائماً وأنه ينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي يمثل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) رحبت بالجهود التي يبذلها الجميع لحل المشاكل ومواصلة العمل بروح من الثقة والتضامن، من أجل إيجاد حلول مشتركة والمضي قدماً في المجالات ذات الاهتمام المشترك للتوصل إلى علاقة تقوم على الحوار والتعاون.